

دراسة تحليلية للتحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، التحليل إلى

المركبات الأساسية ACP

Analytical Study of Social Transfers in Algeria During the Period
(2000-2018) -Principal Component Analysis APC-

عيدودي فاطمة الزهرة

قدار مريم

جامعة الجزائر 3، الجزائر

جامعة الجزائر 3، الجزائر

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية

faidoud@yahoo.fr

keddarmeriem1992@gmail.com

تاريخ القبول: 2019/03/30

تاريخ الاستلام: 2019/09/08

الملخص: تمثل التحويلات الاجتماعية في الجزائر جزءا مهما ضمن سياسة الدعم الحكومي التي تنتهجها، والتي تسعى من خلالها إلى توفير حياة لائقة وإرساء مبدأ العدالة الاجتماعية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل سياسة التحويلات الاجتماعية في الجزائر، التي رغم أهميتها إلا أنها جد مكلفة في جانب الإنفاق العام، الأمر الذي يتطلب ضرورة إصلاحها. لقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، حيث أبان التحليل إلى المركبات الأساسية إلى أنّ الحكومة قد وجهت اهتماما كبيرا للقطاعات الاجتماعية خلال الألفية الثالثة، وبالرغم من التراجع الملحوظ في قيمة التحويلات إلا أن هذا لم يمنع الحكومة من الحفاظ على نفس السياسة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: إصلاح التحويلات الاجتماعية، تحليل إلى المركبات الأساسية، تحويلات اجتماعية، سياسة الدعم المعمم، عجز الميزانية.

Abstract: Social transfers in Algeria represent an important part of its government Subsidy policy, which seeks to provide a decent life and establish the principle of social justice. This study aims to analyze the social Transfer policy un Algeria, which, although important, are very expensive on the public spending, which requires reform. The study concluded with a set of results, the principal Component Analysis (PCA) study showed that the state paid a lot of attention to the social sectors in third millennium, although the value of transfers is diminished, but this has not prevented the same social policy from being maintained.

Key Words: Budget deficiency, Generalized Subsidy Policy, Principal Component Analyse, Social Transfer Reform, Social Transfers.

JEL Classification : H53, I38.

*مرسل المقال: قدّار مريم (keddarmeriem1992@gmail.com).

مقدمة:

تنتهج الجزائر ومنذ الاستقلال سياسة الدعم الاجتماعي المعمم، تهدف من خلالها إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد تحقيقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية، وتحسيناً للوضع الاقتصادي للبلد، معتمدة في تمويلها على مداخيل الجباية البترولية، ولذلك فهي رهينة تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

تعد التحويلات الاجتماعية جزءاً من هذه السياسة في الجزائر، والتي تصرف إلى قطاعات معينة، يكون الهدف الأساسي منها تحسين المستوى المعيشي للفئات ذات الدخل المحدود، قصد التأقلم في بيئتهم دون الإحساس بعنصر الحرمان وعدم المساواة الطبقيّة، ولقد تبنت الجزائر خلال الألفية الثالثة التي شهدت بداية لتحسن أوضاع الميزانية العامة الناتج عن ارتفاع أسعار النفط، العديد من البرامج الاجتماعية التي تدعم القدرة الشرائية للمواطنين، لكن بعدما عرفت سنة 2014 انخياراً لأسعار النفط، جعلها تقف أمام المحك بسبب محدودية الموارد من جهة وزيادة الضغوطات الاجتماعية من جهة أخرى، وعليه يتطلب الأمر ضرورة إصلاح منظومة التحويلات الاجتماعية. وبغية تحليل واقع التحويلات الاجتماعية في الجزائر والتعرف على تطورها، استخدمنا كأداة تحليل طريقة المركبات الأساسية. مما سبق تبرز معالم إشكالية هذه الورقة البحثية في السؤال التالي: في ظل ما تشهده الجزائر حالياً من شح في الموارد المالية وحفاظاً على السياسة الاجتماعية المنتهجة منذ الاستقلال، كيف يمكن للحكومة أن تبقى على التحويلات الاجتماعية؟

انطلاقاً من الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهداف منظومة التحويلات الاجتماعية؟
- أي إصلاح للتحويلات الاجتماعية يمكن أن تعتمده الجزائر؟
- ما هي القطاعات الاجتماعية التي حظيت باهتمام الدولة خلال فترة الدراسة؟

فرضيات الدراسة: معالجة الإشكالية المطروحة نطلق من الفرضيات التالية:

- تعتمد الجزائر سياسة التحويلات الاجتماعية لشراء السلم الاجتماعي، لذلك ستسعى للحفاظ عليها؛
- يعتمد إصلاح منظومة التحويلات الاجتماعية مراعاة خصوصية البلد؛
- أطلقت الحكومة الجزائرية برامج عديدة لتدعيم القدرة الشرائية للمواطنين.

المنهج المعتمد: تم الاعتماد على المنهج الوصفي في محاولة لوصف وتحليل تطور التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال فترة الدراسة، كما اعتمدنا على التحليل إلى المركبات الأساسية ACP في تحليل هذا التطور.

هيكل الدراسة: لمعالجة الإشكالية المطروحة اعتمدنا التقسيم التالي:

- تطور التحويلات الاجتماعية في الجزائر
- التوجه نحو إصلاح منظومة التحويلات الاجتماعية
- التحليل بالمركبات الأساسية للتحويلات الاجتماعية في الجزائر

1. تطور التحويلات الاجتماعية في الجزائر

قبل الخوض في تطور التحويلات الاجتماعية يستلزم التعرف على مفهومها والغاية من اعتمادها، حيث تعتبر التحويلات الاجتماعية جزءا من النفقات العامة للدولة، والتي ليس لها تأثير مباشر في الإنتاج الوطني وتتم من خلال إعادة توزيع الدخل الوطني، ويمكن تقديم بعض التعاريف للتحويلات الاجتماعية كالتالي:

✓ التحويلات الاجتماعية هي "النفقات التي يراد بها نقل القدرة الشرائية من الأغنياء إلى الفقراء مثل الإعانات الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية" (أعمر يجاوي، 2010).

✓ "هي سياسة تدخل أكثر في اهتمام الدولة للحد من عدم المساواة، ومن أجل ذلك فإنها تنظم إعادة توزيع الثروة" (M.Chaiab Baghdad, M.Nourredine Menaguer, 2016).

✓ "هي تحويلات مدفوعة (نقدية أو عينية) للأفراد أو الأسر، من أجل تقليل العبء المالي للحماية من المخاطر المختلفة" (INSEE, 2016).

مما تقدم، يمكن اعتبار التحويلات الاجتماعية فرع من نظام الحماية الاجتماعية للدولة التي تعكس السياسة الاجتماعية لها، وتصرف إلى الأسر والفقراء أو إلى فئات معينة مستهدفة، كما أنها تتضمن إجراءات في مجالات المساعدة الاجتماعية والتضامن، الإسكان، التعليم، الصحة، العمالة، إعانات دعم القدرة الشرائية، الكهرباء، التوزيع الريفي للغاز، بالإضافة إلى منح عائلية وفروق المعاشات (Gouvernement Algérienne, 2016).

يرر مؤيدو التحويلات الاجتماعية مجموعة من الأسباب لاعتمادها، والأساس المنطقي الأكثر شيوعا هو استخدامها كإستراتيجية للحد من الفقر وإدارة المخاطر، وهنا يمكن لهذه التحويلات أن توفر احتياجات الفقراء وحمايتهم من اتخاذ قرارات مؤذية، وعلى صعيد الدولة فهم يرون أن التحويلات الاجتماعية تدعم النمو الاقتصادي والإنتاج، من خلال تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتقليل عدم المساواة (Commission Européenne, 2012)، كما وأشار تقرير برنامج الأمم المتحدة إلى أهمية السياسة الاجتماعية في إستراتيجية التنمية لكل الاقتصاديات، باعتبارها وظيفة أساسية للدولة تسعى من خلالها إلى تحقيق الحماية والعدالة من خلال التدخل لضمان الحماية الاجتماعية بواسطة سن القوانين، الحصول على الموارد، تطوير الكفاءات الفردية وعرض فرص لائقة للعيش الكريم في المجتمع (PNUD, 2007).

لقد سعت الجزائر خلال الألفية الإنمائية بإتباع مخطط إنمائي مقرر من الأمم المتحدة منذ سبتمبر 2000 إلى غاية 2015، تضمن القضاء على الفقر المدقع والجوع كهدف أول ضمن ثمانية أهداف تصب كلها في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية، وذلك من خلال نظام الضمان الاجتماعي والتحويلات الاجتماعية، والجدول الموالي يوضح تطور المؤشرات المستهدفة للقضاء على الفقر والجوع:

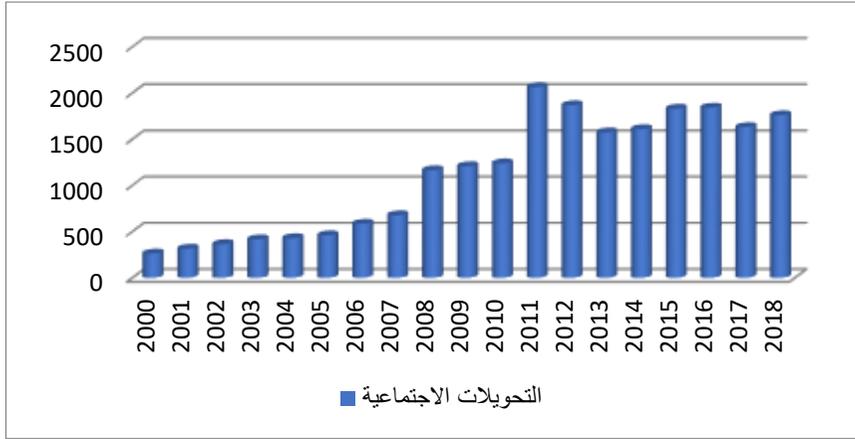
الجدول 01: أهداف الجزائر في الألفية الإنمائية للقضاء على الفقر

النتائج	المؤشرات	الأهداف
1- انخفض المؤشر من 1.8% سنة 1988 إلى 0.8% (2011)	1- نسبة الأشخاص الذين يقل دخلهم عن 1 دولار في اليوم	الهدف الأول - خفض إلى النصف، نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم بين عامي 1990 و2015
2- انخفضت النسبة من 0.5 سنة 2000 إلى 0.1 سنة 2011	2- مؤشر فجوة الفقر	
3- انخفض من 36.6% (2000) إلى 27.7% (2011)	3- أفقر خمس سكان في الاستهلاك الوطني	
4- تحسن النسبة بـ 0.3% في المتوسط خلال الفترة.	4- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد	الهدف الأول - ضمان التوظيف الكامل والفرصة للجميع، بما في ذلك النساء والشباب، للعثور على عمل لائق ومنتج
5- معدل التوظيف خلال 2015/2001 في اتجاه تصاعدي بـ 7.3%	5- نسبة التوظيف/السكان	
6- انخفضت هذه النسبة من 34.2% (2006) إلى 24.9% (2015)	6- نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين في الأسرة من السكان العاملين	
7- انخفضت من 3 إلى 0.8% بين 1995 إلى 2013 أي تراجعت بأربع مرات.	7- نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن	الهدف الأول - خفض إلى النصف، نسبة السكان الذين يعانون من الجوع بين عامي 1990 إلى 2015.
8- انخفض هذا المؤشر من 3.6% سنة 1988 إلى 0.5% في 2011.	8- نسبة السكان التي لا تصل إلى الحد الأدنى من السعرات الحرارية	

Source: établir d'après « Gouvernement Algérien, **Algérie Objectifs Du Millénaire Pour Le Développement** Rapport Nationale 2000-2015 », (juin 2016), p 31-45.

استطاعت الجزائر من خلال هذا البرنامج أن تحسّن من وضعية المؤشرات المستهدفة، سجلت نتائج ملموسة ومقبولة بفضل نظام الحماية الاجتماعية الذي امتد إلى غالبية السكان، فتم القضاء على الفقر المدقع تقريبا وتراجعت معدلات الفقر عموما وخففت من حدة عدم المساواة بين السكان، مما سمح للجزائر الوصول إلى الهدف الأول قبل الأوان (Gouvernement Algérienne, 2016)، كل ذلك يبرر سعي الجزائر إلى تحسين المستوى المعيشي لأفراد مجتمعتها بفضل السياسات الاجتماعية، وقد قوبل هذا بارتفاع قيمة المبالغ المرصودة للتحويلات الاجتماعية خلال الألفية الثالثة، كما يظهره الشكل الموالي:

الشكل 01: تطور التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 بمليار دج



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة المالية وقوانين المالية.

*قيمة التحويلات من سنة 2015 إلى سنة 2018 بالقيم المقدرة.

ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل أعلاه، أن التحويلات الاجتماعية في الجزائر قد شهدت تطورا مطردا في قيمتها، مع تطبيق الدولة للمخططات الاجتماعية والاقتصادية منذ سنة 2001 وتنفيذ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط أوائل سنة 2000، والتي أدت إلى ارتفاع النفقات العامة وارتفعت معها قيمة التحويلات الاجتماعية.

في الفترة من (2000 إلى 2008) عرفت التحويلات الاجتماعية ارتفاعا كبيرا، حيث خصصت الدولة جزءا مهما من ميزانيتها للعمل الاجتماعي خلال سنة 2008، فبلغت ميزانية الدولة الاجتماعية حوالي 13 % من الناتج المحلي الإجمالي لها وبلغ نصيب الفرد منها 2654 دج (CNES, 2009)، في حين لم تتجاوز النسبة المتوسطة 5.4% لكل عقد مضي (سنوات الستينات والسبعينات والثمانينات والتسعينات)، وهذا راجع بالأساس إلى المستوى القياسي الذي شهدته أسعار النفط في سنة 2008، حيث بلغ متوسط برميل النفط 94.1 دولارا حسب منظمة الأوبك، ولقد استمرت هذه التحويلات الاجتماعية في الارتفاع بعدها وبلغت سنة 2011 الذروة مع بلوغ متوسط برميل النفط 107.4 دولارا، إذ ارتفعت بنسبة 66.63% لسنة 2011 مقارنة مع سنة 2010، كما أن للأحداث التي شهدتها البلاد في 2011 إثر ارتفاع أسعار "الزيت والسكر" الأثر في ارتفاع قيمة التحويلات الاجتماعية وخاصة الموجهة لدعم أسعار المواد الأساسية بغية امتصاص الغضب الجماهيري.

بعدها عرفت أسعار النفط خلال السنوات الأربعة الماضية انخفاضات متتالية، وشهدت سنة 2014 انهيارا لها، تراجعت إيرادات المحروقات بنسبة فاقت 50% في ثلاث سنوات، وفي ظل زيادة الطلب الاجتماعي بسبب النمو الديموغرافي الذي يعرف زيادة سنوية بـ 0.8 مليون نسمة، أصبح الدعم الاجتماعي عبئا على ميزانية الدولة (بشير مصيطفى، 2017)، وأقرت الحكومة بصعوبة الوضع الاقتصادي وصرحت ببداية ترشيد النفقات العامة سنة

2016، ورفع أسعار الكهرباء والبنزين، وتبعتها بتقليص قيمة التحويلات الاجتماعية سنة 2017، لكنها شهدت مجددا ارتفاعا آخر سنة 2018 بـ8%، ويعود هذا الارتفاع إلى انخفاض في قيمة الدينار الجزائري.

2. التوجه نحو إصلاح منظومة التحويلات الاجتماعية

تفتقر سياسة التحويلات الاجتماعية في الجزائر إلى الفعالية في تحقيق العدالة الاجتماعية، فضلا على أنها باتت تستهلك أموالا طائلة أثقلت كاهل الميزانية في ظل اعتمادها على مصدر وحيد للتمويل وهو مداخيل الجباية البترولية، وأقرت الحكومة من خلال قانون المالية سنة 2016 زيادة في أسعار الوقود، فتحت به مجال الحديث عن إمكانية توجيهها إلى إصلاح تدريجي لمنظومة الدعم ككل، فأى إصلاح تبناه الجزائر؟

يقر صندوق النقد الدولي بوجود مقومات اقترنت بنماذج الإصلاح الناجح، لكنها لا تغني عن ضرورة تبني الدولة لاستراتيجيات تتوافق مع أوضاعها الداخلية، وتمثل هذه المقومات في:

- ✓ الإعداد الجيد والتخطيط الدقيق لسرعة الإصلاح ومجال تغطيته بمساعدة فنية من الأطراف الدولية؛
- ✓ الالتزام القوي من الحكومة بالإصلاح، من خلال التواصل وإقامة التحالفات لبناء توافق في الآراء الداعمة للإصلاح؛
- ✓ تعزيز أو استحداث شبكات فعالة للأمان الاجتماعي، لتخفيف أثر الإصلاح على محدودي الدخل؛
- ✓ توافر أوضاع اقتصادية مواتية، ولا سيما معدلات نمو اقتصادي مرتفع نسبيا؛
- ✓ وجود حكومة متعددة الأحزاب تقوم ببناء توافق الآراء بشأن الإصلاح بين مختلف الأحزاب (International Monetary Fund, 2014).

في سياق ذلك، تقدم مبادرة نبي سيناريوهمين لإصلاح سياسة دعم الأسعار في الجزائر تحت شعار "الإعانات أدوهم دراهم"، وتدعو إلى تبني الإصلاح في أقرب وقت لتفادي حدوث أزمة في الميزانية تؤدي بالحكومة إلى اتخاذ قرارات غير مدروسة في الإصلاح من شأنها أن تضر أكثر بالفئة المحتاجة، مع مصاحبة إصلاح الأسعار بإصلاح سياسة الضرائب، ويتمثل السيناريوهمين في:

1.2. الاستهداف التدريجي Le Ciblage Progressif

يستهدف هذا السيناريو بحلول سنة 2020، 40% من الأسر ذات الدخل المنخفض التي يتم تحديدها على أساس تصريحي، مما قد تتضمن بعض الفئات غير المستحقة يتم التخلص منها تدريجيا من خلال إعداد قاعدة بيانات لإقصائهم فيما بعد، على ألا تتجاوز ميزانية البرنامج في النهاية 3% من الناتج المحلي الإجمالي. وتبلغ قيمة المبالغ المحولة شهريا 9000 دج لكل أسرة عدد أفرادها 4 أشخاص، و12000 دج لكل أسرة عدد أفرادها من 5 إلى 8 أشخاص، و15000 دج لكل أسرة عدد أفرادها أكثر من 9 أشخاص.

2.2. الدخل الشامل Un Revenu Universel

يتضمن منح دخل تكميلي للأفراد (وليس العائلات) باستثناء الأغنياء، مما يسمح بتغطية حوالي 90% من السكان في أجل أقصاه ثلاث سنوات، وتبلغ قيمة الدخل الشامل 2400 دج للأفراد الذين يتجاوز سنهم 15

سنة فما فوق، و1200 دج لكل طفل ما دون 15 سنة، ليكون حجم البرنامج حوالي 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي (Nabni, 2018).

إن تبني أي إصلاح يتطلب ضبط ميكانيزمات قوية يستند عليها للوصول إلى الأهداف المرجوة دون المساس بالفئات الهشة، مع مراعاة الجوانب السياسية والاقتصادية فيها.

3. التحليل بالمركبات الأساسية للتحويلات الاجتماعية في الجزائر

تهدف من خلال طريقة المركبات الأساسية إلى تحليل الارتباطات بين قطاعات التحويلات الاجتماعية في الجزائر، حيث تستعمل هذه الطريقة عند وجود مجموعة معتبرة من المتغيرات الكمية، قصد تقليصها واختزالها في عدد أقل من المركبات حتى يضمن المحافظة على نسبة كبيرة من المعلومات المتاحة، مما يسهل تحليلها وفهمها.

1.3. جدول المعطيات الأساسية: Tableau Observations/Variables

يتشكل الجدول من ست متغيرات كمية (Variables)، تعبر عن مختلف القطاعات التي تصرف إليها مبالغ التحويلات الاجتماعية في الجزائر، ممثلة بـ 16 مشاهدة أو أفراد (Observations) خلال الفترة 2000-2015. (أنظر الملحق 01).

عند تطبيق التحليل إلى المركبات الأساسية ACP على الجدول رقم (02)، من خلال الاستعانة ببرنامج XLSTAT، تمكنا من الحصول على المخرجات التالية، والتي يمكن تفسيرها وتحليلها وفقا للآتي:

الجدول 02: الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية للمتغيرات

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل التباين %
دعم الفئات (م.م.أ.د.ض)	128551	113552,323	88,33
دعم المجاهدين	107831,938	42994,275	39,87
دعم الصحة	156211,625	118632,564	75,94
دعم المتقاعدين	130694,75	93373,392	71,44
دعم الأسرة	243605,188	168185,523	69,04
دعم السكن	237306,688	183643,647	77,39

من خلال الجدول السابق نلاحظ تباين كبير بين المتوسطات، أكبرها المتوسط الحسابي لدعم الأسرة ودعم السكن، أما بالنسبة للانحرافات المعيارية نجد أن نفس المتغيرتين سجلتا أكبر قيمة، مما يفسر التذبذب الكبير الموجود بين عنصر وآخر، وهذا لوجود مؤثرات خارجية تؤثر في نوعية هذه المتغيرات، كما نجد أن دعم المجاهدين له أقل انحراف ما يعني وجود شبه استقرار في معدلته.

ولمعرفة المتغير المؤثر على تشتت المتغيرات نحسب معامل التباين، الذي يظهر أن دعم الفئات المحرومة والمعاقين وأصحاب الدخل الضعيفة يتميز بأكثر معامل، ما يفسر مسؤوليته في تشتت البيانات، بينما أقل نسبة سجلها دعم المجاهدين.

الجدول 03: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات: (Pearson (n))

المتغيرات	دعم الفئات (م.م.أ.د.ض)	دعم المجاهدين	دعم الصحة	دعم المتقاعدين	دعم الأسرة	دعم السكن
دعم الفئات (م.م.أ.د.ض)	1	0,821	0,611	0,902	0,504	0,608
دعم المجاهدين	0,821	1	0,86	0,968	0,785	0,624
دعم الصحة	0,611	0,86	1	0,784	0,898	0,847
دعم المتقاعدين	0,902	0,968	0,784	1	0,699	0,579
دعم الأسرة	0,504	0,785	0,898	0,699	1	0,753
دعم السكن	0,608	0,624	0,847	0,579	0,753	1

Les valeurs en gras sont différentes de 0 à un niveau de signification alpha=0,05

نلاحظ أن مختلف الارتباطات موجبة وهذا يعني أن كل المتغيرات تختلف في المتوسط في نفس الاتجاه، بعضها قوي جدا (96%-82%) وبعضها الآخر متوسط (78%-50%)، فهناك ارتباط قوي بين 75 و 89 بالمائة بين دعم الأسرة ودعم السكن ودعم الصحة، وارتباط قوي أيضا بين دعم الفئات المحرومة ودعم المتقاعدين ودعم المجاهدين بـ 82 و 98 بالمائة ما يعني أن كلا المجموعتين السابقتين متجانستين فيما بينهما، في حين أن الارتباط بين متغيرات المجموعتين فيما بينهما متوسط عموما، مما يوحي بوجود علاقة فيما بينهما، ولتأكيد وجود الارتباطات الموجبة بين القطاعات نستعمل اختبار χ^2 ، فقبول الفرضية البديلة يعني أن المتغيرات مرتبطة فيما بينها على الشكل الذي يسمح بتخفيض عدد الأبعاد في الفضاء الشعاعي المخصص للتمثيل بيانيا، والذي يعتبر شرطا أساسيا لاستخدام طريقة ACP.

الجدول 04: اختبار Khi^2 للارتباط بين المتغيرات

Test de sphéricité de Bartlett :	
133,930	Khi ² القيمة المشاهدة (Valeur observée)
24,996	Khi ² القيمة الجدولة (Valeur critique)
15	DDL درجة الحرية
< 0,0001	p-value القيمة الذاتية
0,05	Alpha مستوى المعنوية

نلاحظ من خلال الجدول المقابل أن قيمة p-value أقل من 0.0001 وهي أقل من مستوى المعنوية Alpha 5%، ولذلك نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 ، أي أنه يوجد ارتباط بين القطاعات، كما أنّ قيمة khi^2 المشاهدة أكبر من قيمتها الجدولة فهنا، كذلك، يتم رفض الفرضية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 ، أي أن هناك ارتباط إحصائي عام بين المتغيرات.

الجدول 05: القيم الذاتية ونسبة الكمون للمحاور **Valeurs Propres et Taux D'inertie**

	F1	F2	F3	F4	F5	F6
Valeur propre القيم الذاتية	4,762	0,751	0,364	0,097	0,017	0,008
Variabilité (%) التغير	79,373	12,518	6,074	1,62	0,289	0,126
cumulé % التغير التراكمي	79,373	91,892	97,966	99,586	99,874	100

ما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه، أن المحورين F_1 و F_2 يساهمان بنسبة 91.89% من نسبة الكمون الكلي، تعتبر هذه النسبة جيدة لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقاط الممثلة للمتغيرات والأفراد على معلم متعامد ومتجانس، مشكّلا من المحورين الأساسيين F_1 و F_2 ، والذي يعطي لنا العلاقة التي تربط بين المتغيرات والأفراد.

2.3. التمثيل البياني للمتغيرات في دائرة الارتباطات:

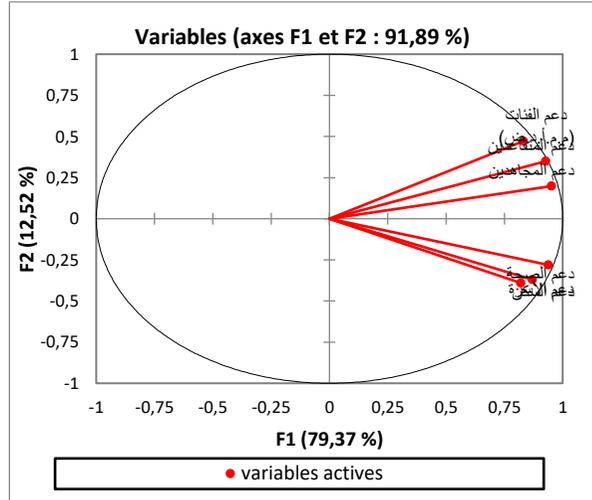
في هذه الدائرة يتم تمثيل المتغيرات والارتباطات بينها وبين المحاور من خلال إحداثياتها في المحورين F_1 و F_2 كالتالي:

الجدول 06: الارتباط بين المتغيرات والمحورين

	F1	F2
دعم الفئات (م.أ.د.ض)	0,831	0,472
دعم المجاهدين	0,951	0,198
دعم الصحة	0,937	-0,280
دعم المتقاعدين	0,927	0,349
دعم الأسرة	0,870	-0,370
دعم السكن	0,820	-0,390

الشكل 02: التمثيل البياني للمتغيرات في دائرة

الارتباط



يمكننا أن نلاحظ أن كل المتغيرات لها ارتباط جد قوي وإيجابي مع المحور F_1 ، مما يدل على مساهمة F_1 بنسبة كبيرة في نسبة الكمون الكلي للمعطيات، أما المحور F_2 فله ارتباط ضعيف مع بعض المتغيرات (دعم المجاهدين، دعم الصحة)، وارتباط سلبي مع دعم (الصحة، الأسرة والسكن)، كما نلاحظ من خلال الشكل وجود تقارب بين بعض القطاعات مشكلة زوايا جدد حادة.

كما نلاحظ من خلال دائرة الارتباطات وجود أثر جوتمان Effet Guttman، حيث أن المحور F_1 يتميز بـ "أثر الحجم" Effet De Taille، ومن جهة أخرى "أثر سلمي" Effet D'échelle بالنسبة للمحور F_2 ، إلا أن تأثيره ليس كبير على نتائج المعطيات، حيث أن التركيبة السلمية الرتبية للمحور F_1 مبررة نظريا، ومن هنا يمكن تحليل المحورين وفقا للآتي:

المحور F_1 : يمثل لنا محور الدعم، ويمكن ملاحظة التقارب الموجود بين هاته القطاعات من خلال الشكل رقم (02)، حيث تحظى كلها بنسبة كبيرة من الدعم مع وجود فارق صغير بينها، ويمثل دعم المجاهدين النسبة الكبرى من الدعم يليه قطاع الصحة، ثم قطاعي دعم المتقاعدين ودعم الأسرة، أما قطاع السكن والمحرومين فقد نالا النسبة الصغرى من التحويلات الاجتماعية.

المحور F_2 : يمثل لنا محور الاحتياج، وهو محور سلمى تنازلي من الأكثر احتياجا إلى الأقل احتياجا، حيث نلاحظ وجود ترتيب منطقي تسلسلي للمتغيرات بدءا من الفئات المحرومة والمعاقين وأصحاب الدخل الضعيف، ثم

المتقاعدين، المجاهدين، الصحة، الأسرة وأخيرا السكن، فال محور F2 يرتب لنا القطاعات التي يجب أن تقدم لها الدولة دعما أكثر من القطاعات الأخرى وفقا لتسلسلها في دائرة الارتباطات.

ويمكن تدعيم التحليل السابق بالجدول الآتي:

الجدول 07: مساهمة المتغيرات ومربع جيب تمام في المحورين الأساسيين

	مربع جيب تمام		مساهمة المتغيرات	
	F1	F2	F1	F2
دعم الفئات (م.م.أ.د.ض)	0,690	0,222	0,831	0,472
دعم المجاهدين	0,905	0,039	0,951	0,198
دعم الصحة	0,879	0,079	0,937	-0,280
دعم المتقاعدين	0,859	0,122	0,927	0,349
دعم الأسرة	0,757	0,137	0,870	-0,370
دعم السكن	0,672	0,152	0,820	-0,390

نلاحظ من خلال الجدول أن مختلف القطاعات تساهم في تكوين المحور F1، حيث أن كل النسب تقترب من 1.

1.3. التمثيل البياني للأفراد على المحاور الرئيسية:

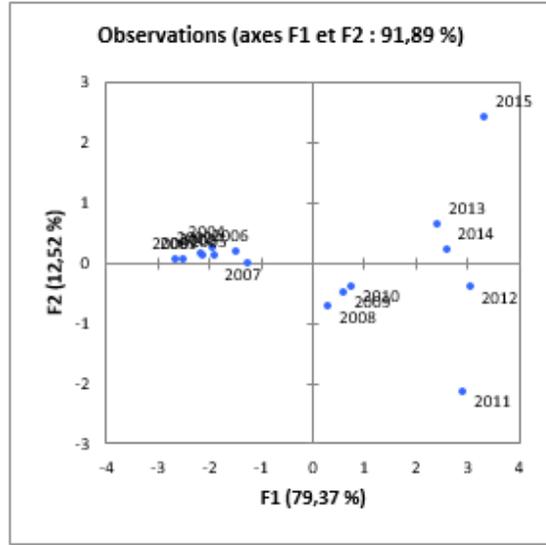
يتم تمثيل الأفراد والتي هي السنوات من 2000 إلى 2015 من خلال إحداثياتها في المحورين F1 وF2، كالتالي:

الجدول 08: إحدائيات وتمثيل الأفراد على

المحورين الرئيسيين

الأفراد	F1	F2
2000	-2,644	0,066
2001	-2,490	0,049
2002	-2,176	0,151
2003	-2,114	0,110
2004	-1,941	0,249
2005	-1,902	0,103
2006	-1,493	0,194
2007	-1,240	-0,023
2008	0,311	-0,728
2009	0,595	-0,481
2010	0,762	-0,389
2011	2,918	-2,136
2012	3,057	-0,413
2013	2,428	0,634
2014	2,595	0,213
2015	3,335	2,402

الشكل 03: تمثيل الأفراد على المحورين



من خلال الشكل أعلاه، يمكن أن ندرس الارتباط بين الأفراد (السنوات)، فكلما اقتربت أكثر من بعضها البعض دل على أن هذه الأفراد تتميز بخصائص متماثلة، ولذلك يمكن تقسيم الشكل أعلاه إلى المراحل التالية:

المرحلة الأولى (2000-2007): التقارب الموجود بين هاتاه السنوات يفسر ببداية التخطيط وتنفيذ المخططات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وفي ذات السياق بداية تطبيق برنامج الأمم المتحدة للألفية الإنمائية لتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية.

المرحلة الثانية (2008-2010): شهدت هذه السنوات مواصلة الدولة لجهودها في إصلاح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

المرحلة الثالثة (2011): عرفت سنة 2011 ارتفاع النفقات العامة بنسبة 28.3 %، وذلك في إطار تطبيق المخطط الخماسي (2010-2014) الذي عرف أكبر ميزانية تخصصها دولة نامية، مستفيدة من الارتفاع القياسي لأسعار النفط.

المرحلة الرابعة (2012-2014): هي الفترة التي واصلت فيها الجزائر تطبيق المخطط الخماسي، إلا أنها شهدت عدم اكتمال إنجاز المشاريع بسبب تذبذب النفقات العامة الناتج عن التراجع الحاد لأسعار النفط.

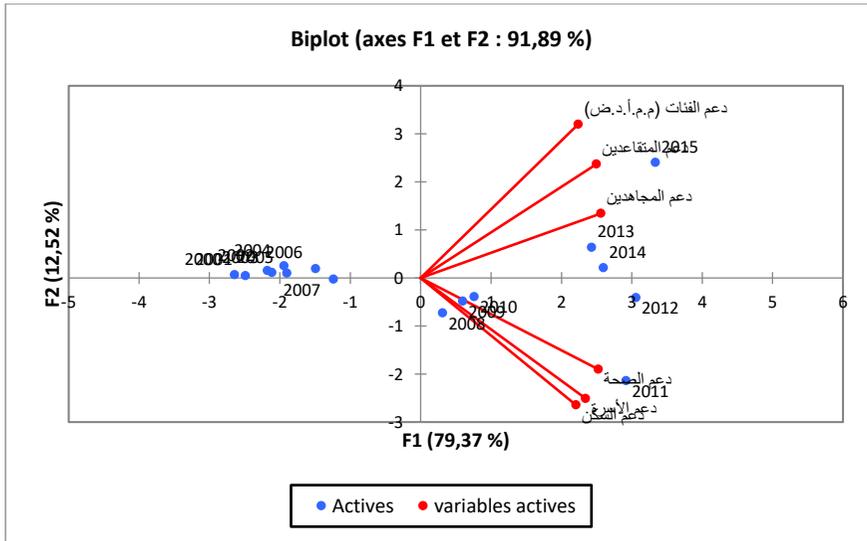
المرحلة الخامسة (2015): شهدت هذه السنة مواصلة الدولة جهودها في دعم مسيرة النمو والتنمية مع بداية تطبيق المخطط الخماسي (2015-2019)، واستكمال مشاريع المخطط السابق.

وحتى نبين أن الارتباطات فعلية بين مختلف السنوات، فإننا ننتقل من البعد $F1$ و $F2$ إلى البعدين $F1$ و $F3$ ، والذي يوضح أن الارتباطات الفعلية التي تبقى متماسكة (لا تتباعد) هي (2000 إلى 2007)، (2008-2009) و (2010-2013)، أما التغير كان واضحا بين سنة 2011 و 2015.

4.3. التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد:

يتم في هذا الجزء تمثيل المتغيرات والأفراد في رسم بياني واحد، يسمح لنا بتحليل خصائص المتغيرات وتطورها مع خصائص الأفراد وتطورها، وفقا للشكل التالي:

الشكل 04: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد



من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن التحويلات الاجتماعية لم تتجسد خلال السنوات (2000 إلى 2007) أي أن تطورهما لم يحدث فارقا، في حين نلاحظ أن دعم الصحة ودعم الأسرة والسكن بدأت ترتفع بين سنوات 2008 إلى 2010 إلا أنها لم تتجسد بوضوح حتى سنة 2011، وهذا راجع إلى تطبيق الجزائر للمخطط الخماسي (2010-2014)، في إطار تنفيذ برامج الألفية الاجتماعية والاقتصادية، والذي خصصت له الدولة مبلغ 9.386 مليار دج لإصلاح التعليم وإدماج الشباب وتحقيق التنمية المستدامة في ظل سعي الجزائر إلى مواصلة تطبيق برنامج الألفية المقرر من الأمم المتحدة، وقدرت ميزانية الصحة بـ 619 مليار دج، أما السكن فقد وجه له مبلغ 3700 مليار دج، وأزيد من 350 مليار للربط بشبكة الغاز والكهرباء، وأدت احتجاجات "الزيت والسكر" في جانفي من نفس السنة إلى ارتفاع دعم الأسرة الناتج عن ارتفاع دعم أسعار المواد الأساسية، كما نلاحظ قرب دعم المجاهدين من سنتي (2013 و 2014) وذلك لزيادة الاهتمام بذات القطاع خلال نفس المخطط بمبلغ 19 مليار دج، وبالنسبة لدعم الفئات المحرومة والمعاقين وأصحاب الدخل الضعيفة ودعم المتقاعدين فقد تجسدا خلال سنة 2015، وهي سنة بداية تطبيق المخطط الخماسي (2015-2019) والذي يهتم بتحقيق التنمية الاجتماعية

ودعم الطبقات المحرومة، فقد تم تخصيص مبلغ 310.5 مليار دج لتغطية الأثر المالي لمراجعة الأجر الوطني الأدنى المضمون، والتكفل بالأحكام المتضمنة لحماية الأشخاص المسنين والمعوقين بنسبة 100% من خلال قانون المالية لسنة 2015، أما بالنسبة لدعم المتقاعدين فيرجع الارتفاع إلى تطبيق الدولة لزيادة بـ 5% في منحهم ومعاشاتهم والتي من شأنها تحسين قدرتهم الشرائية.

إن التقابل الموجود بين السنوات (2011 و 2012) وبين سنوات (2013، 2014، و 2015) بالتوازي مع محور الدعم، يمكن تفسيره بزيادة الاهتمام بالقطاعات وفقا للأهداف المرسومة خلال المخططين الخماسيين (2010-2014) و(2015-2019)، وتمثل السنوات التي أعقبت زيادة التخصيصات المالية لها.

كما سبق، يمكن القول أن الجزائر وخلال الألفية الثالثة شهدت ارتفاعا في قيمة التحويلات الاجتماعية بسبب زيادة الاهتمام بالتنمية الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية للسكان، على إثر تطبيق برنامج الأمم المتحدة والمخططات الاقتصادية والاجتماعية، معتمدة في ذلك على ارتفاع مداخيل الجباية البترولية، وبترجع هذه الأخيرة جعل الحكومة تقرر بضرورة ترشيده النفقات العامة للدولة وإعلان الوزير الأول سنة 2018 بتبني الجزائر لإصلاحات لسياسة الدعم بداية سنة 2019، وهو ما يدفعنا للتساؤل حول الكيفية التي ستتخلى فيها الجزائر عن سياسة الدعم المعمم واستبدالها بسياسة الدعم المباشر نحو الفئات المحتاجة.

الخاتمة:

تتميز الجزائر بطابعها الاجتماعي وتوزيع ريعها النفطي من خلال سياسة الدعم، وتشكل التحويلات الاجتماعية جزء من هذه السياسة، الهادفة إلى تقليل الفوارق الاجتماعية وتحسين المستوى المعيشي للفئات الضعيفة، من خلال توجيهها مباشرة نحو ست قطاعات رئيسية، إلا أن ما يشوبها من عيوب جعل منها سياسة غير فعالة، وتعرض للعديد من الانتقادات التي تتطلب اليوم إصلاحا، ويمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل لها من خلال هذه الورقة البحثية في:

- سياسة الدعم في الجزائر سياسة معقدة يستفيد منها الأغنياء بقدر أعلى من الفقراء، إذن فهي لا تتطابق مع مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية.
 - عدم إتباع سياسة الدعم المستهدف جعل منها سياسة مكلفة للدولة تستنزف موارد الميزانية العامة.
 - السياسة الاجتماعية في الجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا بالجباية البترولية للبلد، وتعرض هذه الأخيرة لتقلبات أسعار النفط ينعكس مباشرة على هذه السياسة.
 - تعطي الجزائر أولوية في دعم قطاعات السكن والأسرة والصحة على باقي القطاعات الأخرى.
- ومن خلال النتائج المتوصل لها، يمكن طرح بعض التوصيات:
- إصلاح سياسة الدعم المنتهجة حاليا في الجزائر واستبدالها بسياسة الدعم المباشر التي تستهدف الفئات المحتاجة، مع المحافظة على القدرة الشرائية للأفراد؛

- إيجاد آليات فعالة من بين الآليات المطروحة لإصلاح سياسة الدعم المعمم، كالبطاقة الوطنية، توفير قاعدة بيانات، تطبيق الرقمنة، توفير أجهزة الإصلاح وغيرها، مع مراعاة الجوانب السياسية والاقتصادية في اتخاذ القرارات،
- إيجاد مصادر بديلة - كإصلاح سياسة الضرائب - لتمويل السياسة الاجتماعية في الجزائر والخروج من التبعية لقطاع النفط وضمان استقرار السياسة المتبعة.
- إصلاح سياسة الأجور للوصول إلى الأجور الحقيقية كإجراء قبلي لإصلاح سياسة الأسعار.

* دعم الفئات (م.أ.د.ض): اختصار لدعم الفئات المحرومة والمعاقين وأصحاب الدخول الضعيفة.

قائمة المراجع:

- يجياوي أعمر ، النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010).
- مصيطفى بشير ، الجزائر 2030 رؤية استشرافية، (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2017، ط1).
- Commission Européenne, Les Transferts Sociaux Dans La Lutte Contre La Faim, Luxembourg, avril 2012 sur le site:
- Conseil National Economique Et Social, Rapport National Sur Le Développement Humain Algérie 2008, 2009.
- Gouvernement Algérien, Rapport National 2000-2015(Objectifs Du Millénaire Pour Le Développement), juin 2016.
- <http://www.imf.org/external/pubs/ft/dp/2014/1403mcdsum.pdf> .
- <https://europa.eu/capacity4dev/file/13726/download?token=rG1TH8ds>
- INSEE, sur site <https://www.insee.fr/fr/metadonnees/definition/c1562>
- International Monetary Fund, Subsidy Reform in The Middle East and North Africa: A Summary of Recent Progress and Challenges Ahead (Washington, October 2014), P 3.
- M. Chaiab Baghdad, M. Nourredine MENAGUER, La Question Des Transferts Sociaux En Algérie : Entre Le Maintien De La Paix Sociale Et Les Contraintes Financières, revue algérienne de prospective et d'études stratégiques, Issn 2477-9962, numéro 1 Janv. Mars 2016.
- Nabni, Réforme Des Subventions Et Compensation Des Pertes De Pouvoir D'achat (Alger, Mars 2018), P (8-9).
- PNUD, Rapport Mondial Sur Le Développement Humain, New York, 2007, P:11 http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_20072008_fr.pdf
- موقع وزارة المالية: www.mf.gov.dz

الملاحق:

الملحق 01: جدول المعطيات الأساسية

الوحدة: مليار دج

السنوات/ القطاعات	دعم الأسرة	دعم الصحة	دعم المتقاعدين	دعم المجاهدين	دعم السكن	دعم الفئات (م.م.أ.د.ض)*
2000	47333	33296	19450	60428	67758	34165
2001	66573	42167	38360	56833	74614	36464
2002	76934	49989	41560	78064	76686	41540
2003	81444	60023	56923	63355	99225	55363
2004	84803	63402	76697	75669	81031	46427
2005	96123	60442	62880	75782	114645	50612
2006	125312	67411	71250	81687	147725	91415
2007	144549	79621	90268	82087	204350	75930
2008	402005	151732	115745	108284	285784	100517
2009	459342	176948	149247	111284	195620	115414
2010	318630	199275	144030	124050	324517	128758
2011	492365	367823	139519	125695	754145	185527
2012	423243	364852	249950	156925	461709	211821
2013	405579	263708	257936	171938	250631	224569
2014	422140	320478	252097	180557	255192	178659
2015	251308	198219	325204	172673	403275	479635

المصدر: وزارة المالية